

Distr.: General
26 November 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة

دورة عام ٢٠٢٠

الدورة الخامسة والسبعون

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٩ - ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٢٠

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

والأشخاص ذوي الإعاقة والأسرة

تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها

تقرير الأمين العام

موجز

يركز هذا التقرير، المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ١٤٤/٧٣، على الاتجاهات الأخيرة في السياسات المتعلقة بالأسرة وبشكل رئيسي في مجالات الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، والتوازن بين العمل والأسرة، والمساواة بين الجنسين، وتشرّد الأسر. ويُسلّط الضوء أيضاً على الممارسات الجيدة للحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني في رسم السياسات المتعلقة بالأسرة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٤٤/٧٣، أن يقدم إليها في دروتها الخامسة والسبعين، عن طريق لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها.
- ٢ - ويتناول هذا التقرير عدداً من المسائل التي سُلِّطَ عليها الضوء في القرار، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والتوازن بين العمل والأسرة والمساواة بين الجنسين. وبالنظر إلى الموضوع ذي الأولوية في الدورة الثامنة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، وهو "توفير مساكن ونظم حماية اجتماعية ميسورة التكلفة للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرّد"، يتضمن التقرير أيضاً تركيزاً على تشرّد الأسر وتوفير المساكن الميسورة التكلفة للأسر. وتتعلق هذه المواضيع بالتوسع الحضري الشامل للجميع المشار إليه في القرار المذكور أعلاه.
- ٣ - ويتضمن التقرير معلومات عما اتخذته الدول الأعضاء من مبادرات متصلة بإعداد وتنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة، على نحو ما أفيد به في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة والدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. ويتضمن التقرير أيضاً وصفاً للأنشطة ذات الصلة التي اضطلعت بها كيانات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني التي تتعاون في مسائل الأسرة مع شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية^(١).

ثانياً - الاتجاهات الأسرية

- ٤ - تشهد الأسر في جميع أنحاء العالم تغيرات، فالعديد منها يزداد صغراً مع ارتفاع عدد الأسر المعيشية الوحيدة الوالد. وفي الوقت الراهن، تتألف نسبة ٦٥ في المائة من جميع الأسر إما من أزواج يعيشون مع أطفال من أي سن (٣٨ في المائة) وإما من أزواج يعيشون في آن واحد مع أطفال وأفراد من الأسرة الموسعة مثل الأجداد (٢٧ في المائة). وتشكل الأسر المعيشية الوحيدة الوالد نسبة ٨ في المائة من المجموع وتتألف في معظمها من نساء وأطفال (٨٤ في المائة). وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي وسط وجنوب آسيا، يضم ثلث الأسر المعيشية تقريباً أفراد أسر موسعة ولكن هذه النسبة تتقلص بسبب جملة أمور منها الهجرة من الأرياف إلى المدن^(٢).
- ٥ - ويؤدي تراجع عدد الأسر الموسعة وازدياد عدد الأسر الوحيدة الوالد إلى تركيز الانتباه بشدة على مسألة الحماية الاجتماعية. فالحماية الاجتماعية غير الرسمية كانت تُوفَّر تقليدياً ضمن الأسر الموسعة من خلال ترتيبات لتقديم الرعاية المتبادلة أو المشتركة. ومع تغير الهياكل الأسرية، لا تتوفر لهذه الترتيبات

(١) في قرار الجمعية العامة ١٤٤/٧٣، أهاب بالدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى أن تواصل تقديم معلومات عن أنشطتها، بما في ذلك عن الممارسات الجيدة (الفقرة ١٢). ولا ترد هنا سوى المبادرات الجديدة التي اتخذتها الدول الأعضاء منذ صدور التقرير السابق (A/74/61-E/2019/4).

(٢) هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تقدم النساء في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠: العائلات في عالم متغير (نيويورك، ٢٠١٩).

مقومات البقاء في كثير من الأحيان؛ ولذلك تزداد أهمية نظم الحماية الاجتماعية الرسمية وضرورة اتخاذ تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية^(٣).

٦ - ومع تزايد عدد النساء المشاركات في القوى العاملة الرسمية وغير الرسمية واستمرارهن في تحمل عبء أكبر من الأعمال المنزلية مقارنة بالرجال، تزداد صعوبة تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. ومن ثم، تكتسب ضرورة ضمان المساواة بين الجنسين في الأسرة مزيداً من الاهتمام. وتتطلب الاتجاهات الإضافية، مثل التوسع الحضري السريع الذي يؤثر في الأسر والازدياد الواضح في تشرّد الأسر، مزيداً من الاهتمام. وتتناول الفروع الواردة أدناه هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

ألف - الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية

٧ - على الرغم من الانخفاض السريع في نسب العمال الفقراء على مدى العقود الماضية، لا يزال ٨ في المائة من العمال العاملين وأسرهم في جميع أنحاء العالم يعيشون في فقر مدقع، وتبلغ نسبة سكان العالم المشمولين فعلياً بنظام واحد على الأقل من نظم الاستحقاقات النقدية في إطار الحماية الاجتماعية ٤٥ في المائة فقط. وعلى الصعيد العالمي، لا يشمل سوى ثلث الأطفال بالحماية الاجتماعية: ٩٢ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية، و ٥٦ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و ١٤ في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، و ١٣ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(٤).

٨ - وعلى الصعيد العالمي، يعيش طفل واحد من بين كل خمسة أطفال في الفقر المدقع، و ٤٦ في المائة منهم هم دون سن الرابعة عشرة، والآثار السلبية للحرمان الذي عانوه في مرحلة الطفولة ترافقهم طيلة حياتهم^(٥).

٩ - وترتبط التغطية بالحماية الاجتماعية بتسجيل المواليد، وهو شرط مسبق لا غنى عنه للمطالبة بالحقوق الفردية، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية. ولكن على الصعيد العالمي، تُسجل ولادة نسبة تقل عن ٧٣ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، وفقاً لبيانات مستمدة من ١٦١ بلداً خلال الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٨. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تُسجل ولادة نسبة تقل عن ٤٦ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة^(٦).

١٠ - وعلى الصعيد العالمي، تستبعد النساء أكثر من غيرهنّ من الحماية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، لا تحصل سوى نسبة ٤١ في المائة من النساء اللواتي يلدن على استحقاقات نقدية خاصة بالأمومة. ويسفر الانفصال والطلاق والتحمل عن عواقب اقتصادية سلبية تلحق أكبر أضراراً بالنساء مقارنة بالرجال. ففي الأسر التي ترأسها أمهات وحيدات ويعيلها شخص واحد يقوم نحو ٨٠ في المائة من النساء بعمل مدفوع الأجر لكنهن يواجهن مع ذلك مستوى مرتفعاً من خطر الوقوع في الفقر وتحديات في الحصول على الموارد والوصول إلى سوق العمل والاستفادة من الخدمات الأساسية. وتواجه

(٣) للاطلاع على تحليل لاتجاهات أسرية أحدث وعوامل رئيسية تؤثر فيها، انظر المرجع نفسه.

(٤) تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.19.I.6). البيانات المسجلة حتى عام ٢٠١٨.

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

هذه الأسر نقصا في الوقت والأجور أكبر مما تواجهه الأسر ذات الوالدين، بصرف النظر عن عدد المعيلين، نظرا لغياب مقدم رعاية ثان.

١١ - والأسر التي تعيلها الأم بمفردها تفتقر في معظم الأحيان إلى الموارد الإضافية التي يوفرها شريك يعيش في الأسرة المعيشية نفسها، وتواجه عواقب سلبية ناجمة عن الفجوات في الأجور بين الجنسين و”فجوة أجور الأمهات“^(٧). وإضافة إلى ذلك، لا تحظى الأمهات اللواتي توكل إليهن حضانة الأطفال بالحماية الكافية من الناحية المالية في معظم البلدان بسبب انخفاض مستوى مدفوعات النفقة التي يسدها الآباء^(٨). وبدون دعم الشريك، قد يمسي تحقيق التوازن بين العمل والأسرة مستحيلا. وعلاوة على ذلك، قد يؤدي عدم الحصول على السكن الميسور التكلفة وخدمات رعاية الأطفال واستحقاقات الأطفال والإجازات المدفوعة الأجر إلى الوقوع في مصيدة فقر عميقة^(٩).

١٢ - وتُعْتَبَر التحويلات الاجتماعية أساسية للحد من الفقر في الأسر المعيشية الوحيدة الوالد، وبدأت البدلات المتصلة بالطفل والأسرة تكتسب زخما في جميع المناطق النامية. فالتحويلات النقدية تكتسي أهمية بالغة لتعزيز ضمان الحصول على الدخل والاستثمار في نماء الأطفال وأدت إلى تحسين التغذية والصحة والمواظبة على الدراسة. ولكن التحويلات المشروطة المحددة بناء على قياس مستوى الدخل كثيرا ما لا تصل إلى الفئات الأكثر إقصاء. وعلاوة على ذلك، هناك اعتراف متزايد بضرورة أن تكون التحويلات النقدية مدعومة باستثمارات أوسع نطاقا في الصحة والتعليم وخدمات رعاية الأطفال، إضافة إلى استثمارات في بنى تحتية يسهل الوصول إليها وتكون ميسورة التكلفة، بما يشمل السكن والنقل. وفضلا عما تقدم، لا يزال حصول النساء على الموارد، بما في ذلك الأرض والميراث، محدودا في بلدان كثيرة، الأمر الذي يفاقم مخاطر الفقر التي تؤثر عليهن وعلى أسرهن^(١٠).

باء - التوازن بين العمل والأسرة والعمل غير المأجور والمساواة بين الجنسين

١٣ - أحرز تقدم ملحوظ في منح إجازة الأبوين المدفوعة الأجر في العقدين الماضيين، بما في ذلك ارتفاع بطيء ولكن مطرد في عدد البلدان التي تُمنَح فيها إجازة الأبوة. فقد ازدادت نسبة البلدان التي تمنح إجازة أبوة أو إجازة متاحة لأي من الوالدين من ٢١ في المائة من البلدان في عام ١٩٩٥ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وإجازة الأمومة التي كانت تُمنَح في ٨٩ في المائة من البلدان في عام ١٩٩٥، أصبحت

(٧) ”تقيس فجوة أجور الأمهات الفجوة في الأجور بين الأمهات والنساء غير الأمهات، وتُعرَّف النساء غير الأمهات في غالبية دراسات الاقتصاد القياسي بأنهن نساء من دون أطفال معالين. وتقيس أيضا الفجوة في الأجور بين الأمهات والآباء. ويختلف ذلك عن الفجوة في الأجور بين الجنسين التي تقيس الفجوة في الأجور بين جميع النساء وجميع الرجال في القوى العاملة“. انظر، Damian Grimshaw and Jill Rubery, *The Motherhood Pay Gap: A Review of the Issues, Theory and International Evidence*, Conditions of Work and Employment Series, No. 57 (Geneva, International Labour Office, 2015).

(٨) تنفذ بلدان الشمال الأوروبي وأوروبا الوسطى نظاما لـ ”ضمان الإعالة“، حيث تقدم الدولة الدعم عندما لا يكون باستطاعة الوالد غير الممنوح حق الحضانة تسديد نفقة الأولاد أو لا يرغب في ذلك. وبذلك، تضمن الدولة حق الطفل في الحصول على الدعم الكافي، وتسعى في القوت ذاته إلى ضمان أن يدفع الآباء حصتهم. انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تقدم النساء في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠*.

(٩) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تقدم النساء في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠*.

(١٠) المرجع نفسه.

متاحة في ٩٦ في المائة من البلدان في عام ٢٠١٥، وجرت إطالة المدة الزمنية لإجازة الأمومة المدفوعة الأجر في ٥٥ بلدا. وعموما، تستوفي نسبة ٥٤ في المائة من البلدان حاليا المعيار الأدنى الذي حدده مكتب العمل الدولي في ١٤ أسبوعا، وتمنح ٣٠ في المائة منها إجازة ممتدة على ١٨ أسبوعا وفق توصية المكتب، وتمنح ٢٧ في المائة من البلدان إجازة أمومة مدفوعة الأجل لمدة ستة أشهر أو أكثر^(١١).

١٤ - وتمنح غالبية بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مدفوعات تعوّض عن ٥٠ في المائة من الدخل السابق، ويوفر ١٣ بلدا من بلدان المنظمة تعويضاً عن الدخل الإجمالي طوال إجازة الأمومة. وعادة ما تكون استحقاقات إجازة الأبوين والرعاية المنزلية أقل من إجازة الأمومة؛ فهي تعوض عن نسبة تتراوح بين ثلث وثلثي الدخل السابق، ولكن المبالغ تختلف باختلاف البلدان. وفيما يتعلق بالآباء، تُمنح إجازة مدفوعة الأجر لمدة متوسطة ثمانية أسابيع، إما عن طريق إجازة الأبوة المدفوعة الأجر أو عن طريق إجازة الأبوين أو الرعاية المنزلية الخاصة بالأب المدفوعة الأجر^(١٢). وحتى في بعض بلدان العالم الأعلى دخلاً، ليست إجازة الأبوة متاحة إلى حد كبير مثل إجازة الأمومة وتميل إلى أن تكون أقصر بكثير من إجازة الأمومة (تتراوح عادة بين أسبوع وأسابيع)^(١٣). وفي أغلب الأحيان، يظل العمال الذين هم في إجازة أبوة يحصلون على الأجر الكامل لأنها إجازة جد قصيرة^(١٤).

١٥ - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال نطاق سياسات إجازة الأبوين محدودا في البلدان المنخفضة الدخل. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يحصل أقل من ١٦ في المائة من جميع الأمهات اللواتي يرعين أطفالا حديثي الولادة على استحقاقات الأمومة، بصرف النظر عن وضعهن من حيث العمالة. وينطبق ذلك على النساء اللاتي يعملن في إطار الاقتصاد غير الرسمي في زراعة الكفاف أو في الخدمة المنزلية، في معظم البلدان النامية^(١٥).

١٦ - وفيما يتعلق بالعمل غير المدفوع الأجر، فوفقا لأحدث البيانات المستمدة من ٩٠ بلدا تقريبا، تقوم النساء، في المتوسط، بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر أكثر مما يقوم به الرجال بنحو ثلاث مرات، بما يشمل رعاية الأطفال وكبار السن. وتميل الفجوة بين الجنسين إلى الاتساع عندما يكون لدى النساء أطفال صغار في المنزل^(١٦).

١٧ - وعلى صعيد العالم، لا يزال عدم المساواة بين الجنسين راسخا في البيوت، فلا تستطيع سوى نسبة ٥٧ في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات بعلاقات اقتران اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥

United Nations Children's Fund (UNICEF), "Paid parental leave and family-friendly policies: an evidence brief", July 2019.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), "Parental leave systems", OECD Family Database. وهي متاحة من الرابط التالي: www.oecd.org/els/soc/PF2_1_Parental_leave_systems.pdf.

Yekaterina Chzhen, Anna Gromada and Gwyther Rees, *Are the World's Richest Countries Family Friendly?* (Florence, Italy, UNICEF, 2019). ويبيّن التقرير أن السويد والنرويج وآيسلندا هي البلدان الثلاثة الأكثر ملاءمة للأسر التي تتوفر عنها بيانات كاملة.

OECD, "Parental leave systems" (١٤).

١٥) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، *تقدم النساء في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠*.

١٦) الأمم المتحدة، *تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩*.

و ٤٩ عاما اتخذ قراره أن بنفسه فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية واستخدام وسائل منع الحمل وخدمات الصحة الإنجابية^(١٧).

١٨ - وكشفت دراسة عن الحماية القانونية أجريت في ٥٣ بلدا أن هناك ثغرات قانونية في ٢٩ في المائة من البلدان فيما يتعلق بضمان العمل والمنافع الاقتصادية، وفي نصف تلك البلدان المشمولة بالدراسة لا توجد قوانين تضمن المساواة في الأجر عن العمل المتساوي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ثغرات قانونية في ٢٤ في المائة من البلدان المشمولة بالدراسة فيما يتعلق بحماية النساء في سياق الزواج والأسرة، فأقل من ثلث البلدان المدروسة لديها قوانين تنص على أن سن ١٨ عاما هي السن الدنيا لزواج النساء والرجال، من دون أي استثناء^(١٨).

جيم - التشرد الأسري

١٩ - على الرغم من ندرة الأبحاث بشأن التشرد الأسري، فإن بعض البيانات الحديثة تشير إلى أنه أخذ في الازدياد. فعلى سبيل المثال، تجاوز معدل التشرد الأسري باستمرار نسبة ٢٠ في المائة من مجموع السكان المتشردين في بعض البلدان الأوروبية^(١٩). ويمكن ملاحظة اتجاهات مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتكون ٣٣ في المائة من المتشردين من أسر متشردة لديها أطفال، وفي كندا، حيث يواجه ٣٧ في المائة من الأسر المعيشية صعوبات في الحفاظ على المساكن بل وأصبح الكثير منها يعتمد على أماكن الإقامة المخصصة لحالات الطوارئ^(٢٠).

٢٠ - وفي أوروبا، أُفيد بأن عدم وجود السكن الميسور، الذي يعزى جزئياً إلى تغييرات في سوق الإسكان، يُسهم في تزايد التشرد. وبالإضافة إلى ذلك، تفاقم في الآونة الأخيرة نقص السكن الميسور بسبب زيادة تدفقات المهاجرين واللاجئين، مع ارتفاع نسبة الأسر المحتاجة إلى السكن. وفي بعض البلدان الأوروبية، يمثل المهاجرون والأقليات العرقية تمثيلاً زائداً في أوساط الأسر المتشردة.

٢١ - وغالباً ما ترتبط أسباب تشرد الأسر في البلدان المتقدمة النمو بفقدان العمل وتفكك العلاقات الأسرية والفرار من العنف. أما في البلدان النامية فعوامل التشرد الأسري أكثر تعقيداً. وعندما تتحمل شبكات دعم الأسرة عبئاً ثقيلاً، يتأثر أضعف أفراد الأسرة، مثل الأطفال والمسنين. ويؤدي أيضاً ارتفاع

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) Jean Quinn, "The impact of personal and family circumstance on homelessness", ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء بشأن توفير السكن الميسور التكلفة ونظم الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد، نيروبي، ٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٢٠) National Alliance to End Homelessness, State of Homelessness database. وهي متاحة من الرابط <https://endhomelessness.org/homelessness-in-america/homelessness-statistics/state-of-homelessness-report/> (تم الاطلاع عليها في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٩) و Quinn, "The impact of personal and family circumstance on homelessness".

معدلات طلاق النساء وانفصالهن وهجرهن إلى ازدياد الإناث بدون مأوى وازدياد عدد الأسر المعيشية التي ترأسها إناث والتي تكون الأفقر في الغالب^(٢١).

٢٢ - وفي بلدان الجنوب، قد تدفع الهجرة الداخلية إلى التشرّد، إذ تهاجر الأسر المعيشية من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فتصبح أكثر عرضة لفقدان المأوى على أساس مؤقت أو طويل الأمد. وبالإضافة إلى ذلك، يزداد تعرض النساء وأطفالهن للتشرّد نتيجة فشل العديد من الحكومات في إعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، بما فيها حقها في الأرض وفي الملكية. والأهم من ذلك هو أن الحكومات التي تواجه التوسع الحضري السريع غير قادرة على توفير السكن المنخفض التكلفة للأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض في المناطق الحضرية. وحتى عندما تبني المساكن الجماعية المخصصة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل، فإنها نادراً ما تكون ميسورة التكلفة لأشدّ الفئات فقراً وقلما تقترن بالنقل الميسور التكلفة^(٢٢).

٢٣ - وتشير البيانات إلى أن معدلات الفقر في أوساط الكبار العازين المعيلين لأطفال تفوق كثيراً المعدلات الوطنية لجميع الأسر المعيشية وتتجاوز إلى حد كبير معدلات الفقر للأسر المعيشية التي لديها اثنين أو أكثر من الكبار، والتي لديها أو ليس لديها أطفال تعيّلهم.

٢٤ - ويُفتقر إلى البيانات عن حجم الأسر التي لا مأوى لها وعن تجربتها. والبيانات عن المشردين الذين لا يلجؤون إلى الدوائر الرسمية بيانات غير موثوقة وغير مكتملة. وتشير بعض الأبحاث في أمريكا الشمالية إلى أن النساء العازيات اللاتي لا مأوى لهن ولديهن أطفال يستنفدن الموارد غير الرسمية ويعشن مع الأقارب والأصدقاء لأطول مدة ممكنة قبل اللجوء إلى خدمات التشرّد الرسمية^(٢٣).

٢٥ - والبحوث الصادرة بشأن أثر تشرّد الأسرة على الأطفال محدودة أيضاً. وتكشف الدراسات القليلة الموجودة العديد من العوامل التي تضر بنماء الطفل، بما فيها انعدام الخصوصية، والافتقار إلى مكان للعب أو لاستضافة الأصدقاء وإقامة العلاقات الاجتماعية، والافتقار إلى حيز هادئ لإنجاز الواجبات المدرسية. وقد يعاني الأطفال من الإجهاد والقلق والمشاكل السلوكية، فضلاً عن سوء الحالة الصحية والإرهاق. وقد تؤدي قلة مرافق الطهي وأماكن تخزين الأغذية إلى حالات نقص ملحوظة في المغذيات. وتشير الأدلة في رومانيا، مثلاً، إلى أن ٢٨ في المائة فحسب من الأطفال في سن الالتحاق بالدراسة الذين يعيشون بشكل دائم في الشوارع قد التحقوا بالتعليم. وكان أكثر من نصفهم أيضاً ضحايا للعنف^(٢٤).

٢٦ - وللحيلولة دون حدوث التشرّد الأسري، توفر بعض الحكومات الحماية الاجتماعية والسكن العام للأسر الضعيفة. وتشمل الممارسات الجيدة في هذا المجال تقديم المساعدة المالية المباشرة إلى جميع

(٢١) Suzanne Speak، "The state of homelessness in developing countries"، ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء بشأن توفير السكن الميسور التكلفة ونظم الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرّد، نيروبي، ٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٢٢) المرجع نفسه.

(٢٣) European Observatory on Homelessness (EOH)، *Family Homelessness in Europe: EOH Comparative Studies on Homelessness* (Brussels, 2017).

(٢٤) المرجع نفسه.

المستأجرين المؤهلين في هولندا، وتطبيق نظام للقوائم في الولايات المتحدة وتنفيذ خطة الإسكان "برادهان مانترى أواس يوجانا" في الهند، وهي خطة توفر السكن الميسور التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية. وقد ثبت أن خدمات الرعاية القائمة على المعرفة من قبيل تلك التي توفرها مؤسسة صوفيا للإسكان (Sophia Housing) في أيرلندا ومركز نبذ العنف في أستراليا (Centre for Non-Violence) هي خدمات ناجحة في الحد من تشرد الأسر^(٢٥). وتكفل أيضا تطبيق مبدأ "السكن أولاً" - بمعنى توفير خيارات الإسكان الفورية ومساكن الإيجار المدعوم لتحل محل الملاجئ وأماكن الإقامة في حالات الطوارئ - بالنجاح على المستوى المحلي، بما في ذلك في فنلندا، حيث عاد الفضل في انخفاض حجم هذا التشرد إلى سياسة السكن أولاً المطبقة على نطاق البلد^(٢٦). وفي جنوب أفريقيا، تعالج الحكومة مشكلة النقص في المساكن التي غالبا ما تؤدي إلى التشرد من خلال تنفيذ برنامج الأشغال العامة الذي يوفر السكن المجاني لمن لا مأوى لهم^(٢٧).

٢٧ - وتشير الدراسات إلى أن المساعدة السكنية العامة والاتحادية المقدمة للأسر المعيشية المنخفضة الدخل تحرز نجاحا كبيرا في الحد من التشرد الأسري^(٢٨). ولكن مع أن الإسكان الميسور التكلفة لا غنى عنه لإنهاء التشرد الأسري فإنه غير كافٍ. وتحتاج الأسر إلى الدعم الأساسي في مجالات من قبيل العمالة ورعاية الطفل والتعليم والنقل. وتشير بعض الأبحاث أيضا إلى أن اللجوء إلى الدوائر القادرة على تقديم الرعاية القائمة على المعرفة بالصدمات يؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للمستفيدين من الخدمات، ولا سيما النساء والأطفال^(٢٩).

ثالثا - السياسات والبرامج والمبادرات الأسرية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

ألف - الجمعية العامة

٢٨ - خلال مناقشة أجريت في اللجنة الثالثة، في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، أكدت الدول الأعضاء أن الأسر، بوصفها مؤسسات رئيسية لتنمية رأس المال البشري، تستحق قدرا أكبر من الحماية والمساعدة بجميع أشكالها المختلفة، حسب احتياجاتها. وأشار إلى تعزيز استقرار الأسر باعتباره أولوية لدى العديد من البلدان، شأنه شأن تعزيز دور الأسرة في توفير الحماية الاجتماعية للشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، لأن هذه المهمة الحيوية تجعل المجتمعات أكثر شمولاً.

٢٩ - وأكدت الدول الأعضاء، التي أشارت إلى أن الاستراتيجيات الموجهة نحو الأسرة يمكن أن تساعد في الحد من الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني، أن أحد الأهداف الرئيسية للسنة الدولية للأسرة هو تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل صياغة وتنفيذ سياسات موجهة نحو الأسرة

(٢٥) Quinn, "The impact of personal and family circumstance on homelessness"

(٢٦) المرجع نفسه.

(٢٧) Emeka E. Obioha, "Addressing homelessness through public works programmes in South Africa"، ورقة مقدمة في اجتماع فريق الخبراء بشأن توفير السكن الميسور التكلفة ونظم الحماية الاجتماعية للجميع من أجل معالجة مشكلة التشرد، نيروبي، ٢٢-٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩.

(٢٨) Coalition for the Homeless, "Proven solutions: housing-based solutions"، وهي متاحة من الرابط www.coalitionforthehomeless.org/ending-homelessness/proven-solutions

(٢٩) Quinn, "The impact of personal and family circumstance on homelessness"

تهدف إلى التصدي للتحديات التي تواجهها الأسر. ورحبت أيضا بالمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لبلوغ هذا الهدف.

٣٠ - ويعتبر الاستثمار في السياسات التي تركز على الأسرة أداة هامة لمكافحة الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي. وقد أكدت الحكومات الجهود التي تبذلها من أجل دعم الأسر في الأوضاع المشقة، وقدمت أمثلة على الممارسات الجيدة على المستوى الوطني، من قبيل التحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة الرامية إلى كسر دائرة نقل الفقر بين الأجيال. وفي بعض البلدان، تتلقى الأسر الضعيفة التي لديها أطفال صغار وأشخاص مسنون وأفراد أسرة معوقون مساعدة إضافية من مخصصات الحماية الاجتماعية. وقد تبين أن برامج التحويلات النقدية المشروطة للأسر المعيشية الفقيرة فعالة بوجه خاص في الحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، حُددت المساعدة السكنية المقدمة للأسر ذات الدخل المنخفض في المناطق الريفية والحضرية باعتبارها استراتيجية جيدة لدرء الفقر والتشرد.

٣١ - وعرضت الدول الأعضاء بالتفصيل العديد من المبادرات الرامية إلى تحسين التوازن بين العمل والأسرة للأسر التي لديها أطفال. واعتمد الاتحاد الأوروبي توجيهاً جديداً بشأن تحقيق التوازن بين العمل والأسرة من أجل مساعدة الوالدين على تحسين التوفيق بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة، عن طريق جملة أمور منها رفع المعايير الدنيا لإجازة الأبوين. وبالإضافة إلى ذلك، قامت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتحسين التشريعات المتعلقة بإجازة الأبوين وزيادة المرونة في أخذها؛ وزادت مدة إجازة الأبوة. وجرى توسيع نطاق استحقاقات الأمومة في العديد من البلدان المتوسطة الدخل وأدخلت تحسينات على خدمات رعاية الأطفال من أجل زيادة مشاركة المرأة في القوة العاملة.

٣٢ - وسلمت الدول الأعضاء أيضاً بأن إعادة توزيع أعمال الرعاية المنزلية يساعد الوالدين على تحقيق التوازن بين التزاماتهما على مستويي العمل والأسرة. وقدم البعض تقارير عن تقديم الحوافز لشركات القطاع الخاص من أجل تشجيعها على توظيف الوالدين ذوي الأطفال الصغار. وفي بعض البلدان، يحق للأمهات أو الآباء الحصول على إجازة لمدة ثلاث سنوات وتكفل لهم إمكانية العودة إلى العمل الذي كانوا يقومون به قبل الإجازة. وكان لهذه التدابير الفضل في زيادة مشاركة الإناث في القوة العاملة. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغت بعض الدول الأعضاء عن برامج جديدة للآباء الشباب وعن إعادة إدماج الأمهات المراهقات في النظام المدرسي الرسمي.

باء - لجنة التنمية الاجتماعية

٣٣ - في الدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة بنيويورك في الفترة من ١١ إلى ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٩، أشارت الدول الأعضاء إلى أن الأسر والسياسات الموجهة نحو الأسرة تسهم في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مؤكدة على الأهمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للأسر ودور السياسات الأسرية في تمكينها من أداء وظائفها العديدة في المجتمع.

٣٤ - وركزت عدة مجموعات إقليمية على أهمية ضمان التوازن بين العمل والأسرة والحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين وأكدت الأثر الإيجابي الذي يمكن أن تحدثه استحقاقات الطفل والأسرة على الحد من فقر الأسرة.

٣٥ - وأشارت الجماعة الكاريبية إلى أن الافتقار إلى العمل اللائق كثيراً ما يؤثر تأثيراً سلبياً على استقرار الأسرة. وسلط الضوء على انتشار زواج الأطفال في بعض المناطق، بما فيها منطقة غرب أفريقيا، وتم التأكيد على ما اتخذ مؤخراً من تدابير للقضاء على هذه الممارسة. وأصدر الوزراء المسؤولون عن شؤون الأطفال في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إعلاناً سياسياً واتخذوا موقفاً مشتركاً ضد زواج الأطفال أثناء اجتماع عقد لاعتماد سياسة الجماعة وخطة عملها الاستراتيجية بشأن الطفل للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣. وأشارت حكومات عدة بلدان أفريقية إلى أنشطة التوعية الرامية إلى القضاء على الزواج المبكر. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الجماعة إلى أن مسألة تسجيل المواليد ما زالت تشكل تحدياً في أفريقيا، وتستحق المزيد من الاهتمام لضمان الإدماج الاجتماعي لكل الأطفال الضعفاء.

٣٦ - وأشارت الحكومات بالتفصيل إلى الجهود التي بذلتها لتوفير التحويلات النقدية والعينية، مثل اللوازم المدرسية والوجبات، من أجل مساعدة الأسر التي لديها أطفال في سن الالتحاق بالمدرسة. وأشار بعضها إلى أنها تعرض منحاً شاملة للأسر المعيشية قائمة وغير قائمة على المساهمات وتحويلات نقدية مشروطة وغير مشروطة إلى الأسر المعيشية التي تعيش في حالة فقر أو التي هي معرضة للوقوع في برائته.

٣٧ - وأفادت الدول الأعضاء بأهمية الخدمات المتكاملة التي تجمع بين الحماية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية بالنسبة للأسر. ويساعد برنامج "Avancemos" في كوستاريكا على بقاء أطفال الأسر الضعيفة في المدارس ويقدم الدعم إلى الأمهات المراهقات والآباء المراهقين. ويعد تقديم الدعم إلى الأسر المنخفضة الدخل من أجل مساعدتها على رعاية أفراد الأسرة المسنين مسألة ذات أولوية في الجمهورية الدومينيكية. وفي السلفادور، تطبق استراتيجية أسرة مستدامة من خلال منح معاش تقاعدي تضامني أساسي. وزادت فرنسا من نطاق وحجم نظمها للحماية الاجتماعية الموجهة نحو الأسرة من خلال زيادة استحقاقات الأسرة الوحيدة الوالد بنسبة قدرها ٣٠ في المائة منذ عام ٢٠١٣.

٣٨ - وتفيد التحويلات النقدية الأسر في غانا ويشمل برنامجها المخصص للتغذية في المدارس ما عدده ٢,٨ مليون طفل. وفي إطار برنامج التمكين لكسب العيش من أجل مكافحة الفقر، تقدم المنح للأسر المعيشية التي تعيش في حالات هشاشة للغاية لمساعدتها على كسر حلقة الفقر المتوارث عبر الأجيال. ويساعد سجل غانا الوطني للأسر المعيشية في زيادة الكفاءة في الإنفاق على البرامج من خلال تحسين استهداف الأسر التي تحتاج إلى المساعدة. وباستخدام شبكات الأمان الإنتاجية، يمكن للمستفيدين من المنح أن يتابعوا الدراسة للحصول على التأهيل اللازم لمزاولة أنشطة مدرة للدخل، فيتسنى لهم بذلك ضمان استقلالهم.

٣٩ - وأفادت هندوراس بإعطائها الأولوية لدعم الأسر التي تعيش في فقر مدقع. وتقدم التحويلات النقدية المشروطة، المعروفة بالمنح المقدمة من أجل حياة أفضل، والاستحقاقات العينية، مثل الغذاء واللوازم المدرسية، إلى الأسر المعيشية الضعيفة. وقد ساهمت هذه السياسات والبرامج في تحقيق انخفاض بنسبة ١,٩ في المائة في مستوى الفقر المدقع في البلد. وأبلغت الهند عن تخفيض أسعار الأدوية والخدمات الصحية بالنسبة للأسر الضعيفة.

٤٠ - وهناك مبادرة للحماية الاجتماعية أنشئت حديثاً في إندونيسيا تشمل برنامج منح الأمل للأسرة، الذي توفر من خلاله للأسر ذات الدخل المنخفض إمكانية الحصول على التأمين الصحي المجاني والاستفادة من ١٢ سنة من التعليم الأساسي المجاني وتلقي المساعدة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة

وكبار السن. وقد أدى البرنامج إلى تحقيق انخفاض بنسبة ٠,٥٢ في المائة في معدل الفقر في ما بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨.

٤١ - ووضعت الكويت برامج اجتماعية لفائدة الأسر في سياق خطة عام ٢٠٣٠. وتم تنفيذ سياسات متكاملة جديدة لتعزيز رفاه الأسرة، ولا سيما للفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا.

٤٢ - وتعرض كينيا برامج لتأمين الأمومة وللتأمين الصحي، وتتلقى الأسر المعيشية التي تضم أفرادا ضعفاء، بمن فيهم أشخاص ذوو إعاقة وأشخاص من كبار السن، دعماً مالياً.

٤٣ - وفي ملاوي، تُقدّم التحويلات النقدية الاجتماعية وإعانات الأسرة وتعرض برامج السكن اللائق والميسور التكلفة ويستفيد منها ٦٠ ٠٠٠ شخص، وأنشئ برنامج للأشغال العامة يستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض. وتقدم ملديف بدلات للأسر الوحيدة الوالد والأسر الحاضنة. وفي نيكاراغوا، تعالج الأسباب الجذرية للفقر ببناء القدرات على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي.

٤٤ - وتعطي باراغواي الأولوية للأسر المعيشية التي تعيلها إناث، وتقدم إعانات إسكانية للأسر ذات الدخل المنخفض لإبطاء انتقال الفقر بين الأجيال. وتوفر الفلبين تحويلات نقدية مشروطة للأسر.

٤٥ - وتوفر السنغال برنامجا وطنيا لمنح الضمان الأسري. وفي دولة فلسطين، توجد تحويلات نقدية للأسر الفقيرة تمول من الحكومة والمعونة الدولية؛ ويمثل فيها منع العنف الأسري أولوية أيضا. وفي سويسرا، يعد من الأولويات تقديم المساعدة إلى الأسر الضعيفة التي لديها أطفال صغار وتحقيق المساواة في توزيع المسؤوليات المنزلية.

٤٦ - وفي عام ٢٠١٨، أطلقت سانت كيتس ونيفيس برنامج التخفيف من حدة الفقر، الذي تمنح في إطاره تحويلات نقدية للأسر المنخفضة الدخل المؤهلة في جميع أنحاء البلاد. وبالمثل، يعد برنامج تكوين الأسر وتمكينها ورعايتها وتوجيهها استراتيجية جديدة لانتشار الأسر الضعيفة من براثن الفقر والحد من عدم المساواة.

٤٧ - وتقدم تايلند الدعم للأسر التي لديها أطفال حديثي الولادة، والأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، والأسر المعرضة لخطر الوقوع في الفقر. وفي أوكرانيا، تقدم منح مخصصة للأطفال لما عدده ٢,١ مليون أسرة، وهو ما يمثل ٣٨ في المائة من مجموع الأسر التي لديها طفل دون سن الثامنة عشرة. وتستفيد من برنامج للتحويلات النقدية الاجتماعية ٥٧٤ ٠٠٠ أسرة معيشية في زامبيا، بينما تُقدم تحويلات نقدية للأسر المعيشية التي يعيلها أطفال في زمبابوي.

٤٨ - كما أشارت أذربيجان وباكستان وبنغلاديش وجيبوتي ورومانيا وغينيا ومصر وميانمار، ضمن بلدان أخرى، إلى توفير الحماية الاجتماعية للأسر المعيشية الضعيفة. وتقدم بعض البلدان، منها بولندا وهنغاريا، المساعدة للأسر خلال السنوات التي يكون في الأطفال في المدارس.

٤٩ - ولاحظ الاتحاد الأوروبي أن تحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية لا يزال يشكل تحديا للكثير من الأسر في أوروبا وأنه من المهم بالتالي إيجاد حلول توفر خيارات حقيقية للأسر والأفراد لتنظيم حياتهم ومهنتهم على نحو يتيح لهم رعاية الأطفال وكبار السن. وأكد أن تدابير التوازن بين العمل والأسرة ضرورية للأسر والأطفال ولها تأثير إيجابي على مشاركة المرأة في القوة العاملة.

٥٠ - ويمثل الحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين أولوية أيضا لدى الاتحاد الأوروبي، الذي أصدر مؤخرا توصية بشأن شفافية الأجور. ونظراً لأن الفجوة في الأجور بين الجنسين تؤدي أيضاً إلى فجوات بين الجنسين في المعاشات التقاعدية، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لضمان التوزيع العادل لأعمال الرعاية والمسؤوليات الأسرية الأخرى بين الرجل والمرأة، وتشجيع الرجال على تولي المزيد من الواجبات المتعلقة بالرعاية والواجبات المنزلية. وتشمل مبادرة اتخذها الاتحاد الأوروبي مؤخراً بشأن التوازن بين العمل والحياة أحكاماً تقضي برفع المعايير الدنيا لإجازات الأبوين وتقديم حوافز للرجال لتولي نصيب أكبر من المسؤوليات المنزلية وتقليل العوامل المثبطة التي تحول دون عمل النساء.

٥١ - وأكد أيضاً على الجهود المبذولة لمنع العنف العائلي. وفي المغرب، تم اتخاذ تدابير جديدة لحماية المرأة من العنف العائلي ويجري إدماج سياسات بشأن الطفولة بفضل إنشاء مرصد وطني لحقوق الطفل في إطار وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة. وفي قبرغيزستان، تم الترويج لإدخال تحسينات على قوانين الأسرة، بما في ذلك حماية الطفل.

٥٢ - وأكدت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، التي توفر البيئة المناسبة لنمو الشباب. وللعلاقات الأسرية أثر كبير على تمتع جميع أفراد الأسرة بحقوق الإنسان. ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن تتلقى الأسر الدعم اللازم للازدهار، ولا سيما من خلال ضمان استجابة السياسات الأسرية ونظم الحماية الاجتماعية الأوسع نطاقاً للاحتياجات المتغيرة للأسر ولديناميات الأسرة المعيشية والتكوين الأسري.

٥٣ - وللتأكد من عدم ترك أحد خلف الركب، ينبغي الاعتراف بأن الأسر تتخذ أشكالاً تختلف باختلاف النظم. وهذا الاعتراف له أهمية أساسية للحد من أوجه عدم المساواة وينبغي أن ينعكس في الأطر المعيارية؛ ويلزم وضع سياسات أسرية أكثر شمولاً واستجابة. وفي هذا السياق، دعت المملكة المتحدة إلى اتخاذ إجراءات بشأن نهج شاملة ومستجيبة للأسر لضمان عدم ترك أي أسرة خلف الركب. وأكدت المكسيك أيضاً أهمية الاعتراف بمختلف أشكال الأسر.

جيم - منظومة الأمم المتحدة

٥٤ - في عام ٢٠١٩، أصدرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) موجزا سياساتياً يستند إلى أدلة قوية بشأن الفوائد الصحية والتعليمية والاقتصادية للسياسات المراعية للأسرة ويوصي بأربع نقلات مفضية إلى التحول في أماكن العمل. ويركز التحول من إجازة الأمومة إلى إجازة الأبوين على منح الوقت والدعم لجميع مقدمي الرعاية. وهناك التحول من التركيز على البنية التحتية، الذي يشمل إتاحة ظروف عمل أكثر أماناً وغرفاً للرضاعة الطبيعية، إلى التركيز على الناس، الذي يتيح نهجاً أكثر شمولاً بالاستثمار في الأسر ليكون لديها ما يكفي من الوقت والدعم لرعاية الأطفال الصغار. ويستتبع التحول من المسؤولية الفردية إلى المسؤولية المشتركة الانتقال من اعتبار التوازن بين العمل والأسرة مسألة شخصية إلى اعتباره مسؤولية مشتركة بين الحكومات وأصحاب العمل في القطاع الخاص والأسر. وأخيراً، يشجع التحول من تخفيف حدة إجهاد الوالدين إلى تحسين رفاه الأسرة على التركيز على السياسات المراعية للأسرة، والحد

من إجهاد الوالدين، وتعزيز رفاههما، ما يؤدي إلى تحسين الأعمال التجارية، وإلى أسر أسعد وأطفالاً أصح^(٣٠).

٥٥ - وقد أقرت بأهمية الآباء في الأسر حركة التضامن العالمية للأمم المتحدة من أجل المساواة بين الجنسين، في حملة الرجل نصير المرأة، التي تؤكد أن الآباء الملتزمين والمشاركين ينفعون الأسر. ويدعو مناصرو الحملة إلى الحصول على إجازة الأبوين المدفوعة الأجر ويشاطرون خبراتهم في مجال الأبوة لتشجيع الوالدين على تقاسم أعباء ومزايا تربية جيل المستقبل معاً^(٣١).

٥٦ - ويركز تقرير هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن تقدم النساء في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠، على الأسر في عالم متغير، ويسلم بأهمية الأسرة بالنسبة للثقافات والاقتصادات، ولكنه يحذر من أنها أيضاً أماكن عنف وتمييز ضد النساء والفتيات. ويجري التشديد فيه على انتشار عنف العشير، وكذلك على بطء وتيرة إصلاح قوانين الأسرة التي لا تزال تميز ضد المرأة^(٣٢).

٥٧ - وتعرض هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في تقريرها، برنامجاً شاملاً للسياسات المراعية للأسرة لضمان المساواة والعدالة في المنزل، يركز على منع العنف والتقصير له، وإصلاح قانون الأسرة، وتوفير الحماية الاجتماعية، والاستثمار في الخدمات العامة، ولا سيما في مجال الرعاية الصحية الإنجابية والتعليم والرعاية. وتعرض مجموعة من التوصيات التي تركز، في جملة أمور، على دعم الأسر لتمكينها من تقديم الرعاية من خلال توفير الوقت والمال والخدمات، وضمان حصول المرأة على دخل كاف ومستقل، وتنفيذ السياسات والأنظمة التي تدعم أسر المهاجرين وحقوق المرأة. وتوصي الهيئة أيضاً بالاستثمار في جمع الإحصاءات المراعية للاعتبارات الجنسانية المتعلقة بالأسر والأسر المعيشية، وضمان توافر الموارد للسياسات المراعية للأسرة^(٣٣).

٥٨ - وواصلت شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة أنشطتها الهادفة إلى إذكاء الوعي بأهمية السياسات والبرامج الموجهة للأسرة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ قامت بتنظيم عدة أنشطة للتوعية ومشاريع لتنمية القدرات بالتعاون مع الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

٥٩ - وأتاح الاحتفال عام ٢٠١٩ باليوم الدولي للأسر، الذي نظّمته شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، بالتعاون مع إدارة التواصل العالمي، تحت شعار "الأسر والعمل المناخي: التركيز على الهدف ١٣ من أهداف التنمية المستدامة"^(٣٤)، زيادة الوعي بدور الأسر في المساعدة على بلوغ غايات الهدف ١٣ المتعلقة بتحسين التنقيف وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية فيما يتعلق بالتخفيف من حدة تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره. وسلط المتكلمون الضوء على النهج المتوارثة بين الأجيال إزاء الاستدامة والتعليم والممارسة في مجال التنمية المستدامة. وأبرزت عدة مبادرات للأمم المتحدة، من قبيل

(٣٠) UNICEF, "Family-friendly policies: redesigning the workplace of the future", policy brief, July 2019

(٣١) UN-Women, *HeForShe: 2019 Impact Report* (New York, 2019). انظر أيضاً www.heforshe.org/en/movement

(٣٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تقدم النساء في العالم ٢٠١٩-٢٠٢٠.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحات ٢٣٤-٢٤٠ من النص الإنكليزي.

(٣٤) انظر <https://www.un.org/development/desa/family/2019/02/28/idf-2/>

حملة "خضرة الأمم المتحدة الزرقاء" وحملة "العمل الآن"، ونوقشت ممارسات جيدة للمجتمع المدني في مجال العمل المناخي.

٦٠ - وفي كينيا، نظمت شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، بالتعاون مع مركز البحوث بشأن المنظمات والعمل والأسرة ومعهد الدراسات الأسرية والأخلاقيات في جامعة ستراثور ووزارة العمل والحماية الاجتماعية في البلد، حلقة عمل، في نيروبي في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، لتنمية القدرات من أجل مواءمة مشروع السياسة الوطنية بشأن تعزيز الأسرة وحمايتها مع أهداف التنمية المستدامة وتحديد خطة عمل.

٦١ - وخلال حلقة العمل، أشار ممثلو الوزارة إلى أن مشروع السياسة الأسرية الجديد يوفر الأساس للحصول على الموارد الموجهة نحو دعم الأسر في كينيا. وأكدت شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة أن السياسة الأسرية الناجحة تتطلب إدماج منظور الأسرة والدعوة بشأن قضايا الأسرة على السواء. والتزمت الشعبة بمواصلة الوفاء بهذه المهمة على الصعيدين الدولي والوطني.

٦٢ - وأفضت حلقة عمل بناء القدرات إلى رؤية تتيح للحكومة مواءمة سياستها مع المعايير الدولية وإدراج توصيات تعكس أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة في سياستها الأسرية في صيغتها النهائية^(٣٥). وفي ختام حلقة العمل، نُظمت مناسبة عامة لتسليط الضوء على النتائج الرئيسية وتقديم خطة عمل مقترحة إلى الفريق العامل التقني ووزارة العمل والحماية الاجتماعية.

٦٣ - وتضمنت التوصيات الرئيسية المنبثقة من حلقة العمل دعوة إلى تحسين عملية جمع البيانات الموثوقة بالتنسيق مع المكتب الوطني الكيني للإحصاءات؛ وربط قضايا السياسات بالبيانات؛ وإدراج النتائج التي خلصت إليها حلقة العمل من أجل تحسين مشروع السياسة الأسرية؛ وضمان الالتزام السياسي للكيانات الحكومية؛ ومواصلة المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في الوزارة من أجل اعتماد السياسة النهائية.

دال - المجتمع المدني

٦٤ - ظلت منظمات المجتمع المدني جد نشطة في دعم المبادرات المراعية للأسرة على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي.

٦٥ - ففي إطار رئاسة فنلندا للاتحاد الأوروبي، نظمت شبكة اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي لأسر أوروبا^(٣٦) (COFACE Families Europe) مؤتمراً بعنوان "تهيئة بيئة صحية ملائمة للأطفال"، عقد في هلسنكي في ٣ و ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. واعتمد منظمو المؤتمر منظورا شاملا للأسرة واتبعوا نهجا متعدد الأجيال للنظر في آثار التعليم والتغذية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمخاطر البيئية وظروف الأسرة على صحة الأطفال ورفاههم. وأستعين بخبرة الشبكة لتعزيز منظور صحة الطفل في مختلف المجالات السياسية.

(٣٥) أعطيت مكانة بارزة لأهداف التنمية المستدامة ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١١ و ١٦ والغايات ذات الصلة بها في مشروع السياسة.

(٣٦) كان في الأصل يسمى اتحاد المنظمات الأسرية في الجماعة الأوروبية، ثم بعد ذلك أصبح اسمه هو اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي، وبعد ذلك غير اسمه في عام ٢٠١٦ ليصبح اتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي لأسر أوروبا.

٦٦ - ونظم معهد الدوحة الدولي للأسرة، بالتعاون مع شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، اجتماعا للخبراء بشأن دور الأسر والسياسات الأسرية في دعم انتقال الشباب، عقد في الدوحة في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وركز الاجتماع على إدماج الشباب وانتقال الفقر بين الأجيال والتعليم والمهارات وفرص سوق العمل. وقدمت أدلة على أن دعم الأسرة والسياسات التي تستهدف انتقال الشباب والحوافز لبناء مهارات الشباب أمور تعزز قدرة المجتمعات على الإدماج الاجتماعي والحد من الفقر وتحسين فرص العمل والمساواة بين الجنسين. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن خدمات الحماية الاجتماعية لا تصل إلى العديد من الشباب المنتقلين من التعليم إلى العمل أو إلى أولئك الذين يعانون أوضاعا هشة. وواصل الاتحاد الأوروبي للأسرة الكبيرة، الذي يوحد رابطات للأسر الكبيرة على نطاق القارة، عمله على تعزيز ودعم رفاه الأسر، ومكافأة أفضل الممارسات، ودعم سياسات الأسرة المحلية.

٦٧ - وأنشئت الشبكة الأوروبية للبلديات الصديقة للأسرة^(٣٧) في عام ٢٠١٨ بموجب اتفاق أبرم بين الاتحاد ومقاطعة ترينتينو، إيطاليا، لتهيئة بيئة ثقافية واجتماعية واقتصادية مواتية للأسر التي لديها أطفال في أوروبا وجاذبة لها ومرحبة بها. وما فتئت هذه الشبكة تقيم تحالفات لصالح الأسر مع المجتمع المدني والبلديات والشركات الخاصة، وتعمل مع المؤسسات الأوروبية الاستراتيجية لتشجيع على اتباع نهج شامل لإزاء السياسات الأسرية. وهي تساعد البلديات على تقديم خدمات ومنافع جيدة النوعية للأسر، وعلى مواصلة تقديمها، وتعزيز التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، وتشجيع السياسات التي تساعد الشباب الذين ينتقلون إلى مرحلة البلوغ، وتشجيع تبادل الممارسات الجيدة في تلك المجالات.

٦٨ - وما فتى معهد الأسرة التابع لجامعة لا سابانا في كولومبيا يشجع البحوث في المسائل المتعلقة بالأسرة على مدار الثلاثين عامًا الماضية من خلال ثلاثة أقسام أكاديمية تركز لمعالجة الأسرة وظروفها؛ والأسرة ودينامياتها الداخلية؛ والحياة العاطفية والحياة الجنسية. كما أنه يقدم برامج الإرشاد الأسري وبرامج تدريب الوالدين. وقد عقد المعهد، في بوغوتا في ٥ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، مؤتمره الدولي التاسع، الذي عالج فيه موضوع تحديات الأسرة في الثورة الصناعية الرابعة^(٣٨). وتدارس فيه أكثر من ٦٠٠ مشارك الأدوات اللازمة للاستجابة الفعالة للتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة. وعقدت خمس حلقات نقاش مواضيعية مع خبراء مشهود لهم بالخبرة في مجالات التعليم، والأعمال التجارية، والشؤون العامة، والشؤون الدولية، بما في ذلك ممثلون عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، واليونيسيف، والاتحاد الدولي لتنمية الأسرة.

٦٩ - ونظمت منظمة الأجيال المتحدة، في بورتلاند، أوريغون، الولايات المتحدة، في الفترة من ١٢ إلى ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، مؤتمرا عالميا بين الأجيال بعنوان "سد الفجوة بين الأجيال"، اجتذب ما يقرب من ٥٠٠ شخص ينتمون إلى ١٢ بلدا، بما فيهم ممثلون عن شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة. وشملت المواضيع التي جرى تناولها بناء التضامن بين الأجيال دعما لأهداف التنمية المستدامة. وتضمنت أبرز الأحداث في المؤتمر إصدار تقرير عام ٢٠١٩ المعنون "أفضل ما في العالمين: نظرة فاحصة في إنشاء فضاءات تربط بين الشباب وكبار السن"، الذي نشر بالتعاون مع مؤسسة أيسنر. ويشجع معدو التقرير

(٣٧) انظر www.elfac.org/the-network.

(٣٨) انظر www.unisabana.edu.co/nosotros/noticias-institucionales/detalle-noticias-institucionales/noticia/ix-congreso-internacional-sobre-la-familia/.

على تهيئة المساحات الداخلية والخارجية كأماكن اجتماعات آمنة للشباب والمسنين، بما يدعم دعماً مباشراً للغاية ٧ من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة بشأن توفير سبل الاستفادة من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ويشير الاهتمام والحماس اللذان ولدهما المؤتمر إلى الحاجة المتزايدة لتعزيز التضامن بين الأجيال في جميع أنحاء العالم.

٧٠ - وعرض الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، بالشراكة مع اليونيسف وبالتعاون مع شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، تقريراً تجميعياً عن مشروع بحث عالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة والأسر^(٣٩) في سياق حملات توعية شتى نظمت على مدار العام في بوغوتا وبرازيليا وبوينس آيرس ونيروبي وسانتياغو، وكذلك في كوريتيبا وساو باولو، البرازيل. ونظم الاتحاد أيضاً مناسبات جانبية مختلفة خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، بالشراكة مع شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة والبعثتين الدائمتين لقطر وهنغاريا بشأن قيمة خدمات الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر والاستراتيجيات التي تسهم في تحقيق الغاية ٤ من الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة^(٤٠). وعقد الاتحاد مؤتمره العالمي العشرين لإثراء الحياة الأسرية، في لندن في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، بشأن موضوع "الأسرة: وجه الإنسانية". وركز المشاركون في المؤتمر، في جملة أمور، على المسائل المتعلقة بتنشئة الأطفال، والزواج الناجح، ورفاه الأسرة، والأسرة والتكنولوجيا. وأسهمت الشعبة أيضاً بتقديم عرض عن المجتمع المدني والأبوة والأمومة في سياق الأمم المتحدة في تلك المناسبة.

٧١ - ونظمت المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات، بالشراكة مع اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية، حلقة دراسية، احتفالاً باليوم الدولي للأسر، بشأن "دور الأسر في تحقيق الاقتصاد الدائري". وبحث هذه الحلقة الدراسية، التي نظمت في بروكسل في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩، السبل التي يمكن من خلالها دعم الأسر حتى تستطيع أن تسهم في الانتقال إلى درجة أكبر في الاقتصاد الدائري. وجمعت الحلقة الدراسية مقررين للسياسات عرضوا مبادرات تقودها المجتمعات المحلية تجمع بين النهج التنزلي والنهج المنطلق من القاعدة، وأبرزوا ضرورة تحويل أنماط الاستهلاك وتقليل النفايات من خلال إعادة تدوير وإعادة استخدام الأشياء واعتماد عادات مواتية للبيئة، مثل استخدام المنتجات ذات الكفاءة في استخدام الطاقة وشراء المنتجات محلياً، وكل ذلك يمكن تشجيعه على مستوى الأسرة. وأتاحت هذه المناسبة أيضاً تبيان الكيفية التي تقوم بها المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات بإشراك الأسر في الاقتصاد الدائري في إطار المشروع البحثي لبرنامج أفق عام ٢٠٢٠ "التدوير من أجل الحياة" (CIRC4life).

٧٢ - وقامت منظمة يونانيميا الدولية^(٤١) مؤخراً بمشروع بحثي هام بشأن التشرذم الأسري والصدمة النفسية. والمنظمة، التي تعمل مع شركائها، ومنهم مؤسسة صوفيا للإسكان وجامعة نيويورك، تقوم بجمع البيانات النوعية والكمية التي سوف تستخدم في تعزيز الدعوة لصالح الأشخاص الذين يعانون من التشرذم والنزوح. ويهدف هذا العمل البحثي والدعوي إلى إحداث نقلة نوعية بحيث لا يُنظر إلى التشرذم والنزوح

(٣٩) Dominic Richardson, *Key Findings on Families, Family Policy and the Sustainable Development Goals: Synthesis Report* (Florence, Italy, UNICEF, 2018)

(٤٠) انظر www.familyperspective.org/act/act-0047-en.php.

(٤١) يضم اسم يونانيميا بين عبارة "الأمم المتحدة" (UN) والكلمة اللاتينية "نيميا" التي تعني الروح. انظر www.unanima-international.org/who-we-are.

على أنهما فشل شخصي بل فشل هيكلي وانتهاك لحقوق الإنسان. وتيسر منظمة يونانيميا الدولية، بوصفها مؤسسة تدافع عن الأفراد والأسر الذين يعانون من التشرد والنزوح، العمل مع الأعضاء على مستوى القواعد الشعبية والشركاء على الصعيد العالمي لإبلاغ أصوات المرشدين على الساحة الدولية. والمنظمة عضو مؤسس في الفريق العامل لإنهاء التشرد. ونظمت منظمة يونانيميا الدولية، بمشاركة شعبة التنمية الاجتماعية الشاملة، ندوة، في نيويورك في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، لمناقشة انتشار التشرد الأسري وأسبابه والإجراءات اللازمة لإنهائه في العالم، مع التركيز على النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، ممن يعانون التشرد و/أو النزوح.

٧٣ - وفي عام ٢٠١٩، نشر مركز وول مارت للتوفيق بين الأسر ومؤسسات الأعمال في كلية إدارة الأعمال بجامعة أوسترال في الأرجنتين دليله الخامس بشأن أفضل الممارسات من أجل التكامل بين العمل والأسرة^(٤٢). ويوضح هذا المنشور المسار الذي سلكه نادي دليل أرباب العمل المرادين للأسرة الذي أعده معهد الدراسات العليا لإدارة الأعمال، وهو شبكة من الشركات الرائدة في جميع أنحاء العالم التي تعمل على تعزيز التوازن بين العمل والأسرة في الأرجنتين وفي المنطقة على مدى العقد الماضي. ويتضمن الدليل استراتيجيات لمساعدة الأفراد على تحقيق التوازن بين مسؤولياتهم الأسرية والمهنية؛ وطرائق للأعمال المستقبلية بشأن الموضوع؛ ومساهمات الأجيال المقبلة من الباحثين؛ ومجموعة من الممارسات الجيدة وقصص النجاح المقدمة من شركات أرجنتينية تعزز غرس مفهوم مسؤولية الشركة إزاء الأسرة في ثقافتها المؤسسية. ويتضمن مساهمات من أكثر من ٢٥ خبيراً دولياً يؤيدون العمل المنجز في الأرجنتين وكذا شهادات مديري تنفيذيين وقادة ملتزمين بهذه المسألة.

٧٤ - وتدعو لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في نيويورك إلى إشراك الأسرة في قرارات وسياسات الأمم المتحدة وتعمل على ضمان التزام الدول الأعضاء بالنهوض بالأسرة من خلال السياسات والتشريعات والبرامج. ونظمت اللجنة اجتماعات شهرية بشأن مختلف الموضوعات المتعلقة بالأسرة لتثقيف الجمهور بالقضايا والسياسات الدولية التي تؤثر في الأسرة، وتعزيز رفاه الأطفال والآباء والأمهات وأفراد الأسر الموسعة ودعم دور المجتمع في تعزيز الأسرة. واستضافت اللجنة مناسبة موازية على هامش الدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة بعنوان "تمكين المرأة يبدأ من البيت". وتضمنت هذه المناسبة عرضين قدمهما خبيران بارزان نشرتا مقالات مستفيضة حول هذا الموضوع وقدمتا أدلة علمية بشأن كيفية إدراك الأطفال لقدراتهم، وكيفية تأثير ذلك الإدراك على قراراتهم التعليمية، وسبل توجيه الوالدين لأطفالهم نحو التنشئة السليمة ضمن إطار شامل للمساواة بين الجنسين.

٧٥ - ونظمت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بالأسرة في فيينا منتديين دوليين في عام ٢٠١٩. وركز أحد المنتديين، الذي عقد بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، على الجهد العالمي لإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، في ضوء الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. وركز المنتدى الآخر على حماية الأطفال والشباب في وسائط الإعلام من منظور الوالدين، وكان هو المنتدى الثالث والأخير من مجموعة منتديات كرست للأسر واستخدام الوسائط الرقمية، ونُظمت بالتعاون مع جامعة سالزبورغ. ونشرت اللجنة أيضاً نشرتها الفصلية الإلكترونية بعنوان "الأسر على الصعيد الدولي" التي تتضمن مداوات المنتدى، مع التركيز على الجهود الرامية إلى القضاء على ممارسة زواج الأطفال.

رابعاً - الاستنتاجات

٧٦ - الأسر هي جهات فاعلة نشطة في عملية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وجهات مستفيدة منها. والالتزام من جانب الحكومات بتصميم وتنفيذ السياسة الأسرية الشاملة يدل على تقديرها لدور الأسرة في تحقيق التنمية. وتشكل تلبية احتياجات الأسر وتمكينها حتى تؤدي وظائفها العديدة عاملين أساسيين لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة.

٧٧ - وعلى نحو ما يتبين من التقرير، فإن السياسات والبرامج الفعالة الموجهة نحو الأسرة تكتسي أهمية بالغة للحد من الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والنهوض بالتوازن بين العمل والأسرة، ومنع حدوث التشرد الأسري.

٧٨ - وتسهم الاستثمارات في السياسات والبرامج الموجهة نحو الأسرة في الحد من الفقر والاستثمار في رأس المال البشري. ويُنظر إلى الأسر على نطاق واسع على أنها عوامل تمكين للحماية الاجتماعية؛ ومن ثمة كثيراً ما يعتبر بذل الجهود لكفالة التضامن بين الأجيال والاستثمار في الأسر باعتبارها البيئة الطبيعية للأطفال أفضل استراتيجية للحماية الاجتماعية.

٧٩ - وكان لدعم وظائف الرعاية التي تضطلع بها الأسرة من خلال سياسات تشجع التوازن بين العمل والأسرة ومنح إجازات سخية للأبوين تأثير كبير على ضمان المساواة في الحقوق والمسؤوليات بين الرجل والمرأة في الأسرة. فعندما لا تُوزع خدمات الرعاية وتُدمج بإنصاف، تستمر العلاقات غير المتكافئة داخل الأسرة لأن العجز في الرعاية تسده المرأة عادة^(٤٣). وتقاسم الرعاية داخل الأسر المعيشية يوجد حياة أسرية يشارك فيها كلا الوالدين في تنشئة الطفل وبيئة أفضل تكفل اتخاذ القرارات المشتركة التي تعود بالنفع على الأسرة.

٨٠ - ويتنامى الإدراك بأن تحسين التوازن بين العمل والأسرة للنساء والرجال يساعد في تحقيق المساواة بين الجنسين. وتشمل التطورات الإيجابية في هذا المجال توسيع نطاق أنظمة إجازة الأبوين، وتوفير إجازات أمومة أطول، واستثمار المزيد في توفير رعاية الطفل. ومع ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل.

٨١ - ويرتبط التشرد الأسري في الغالب بالفقر وبفقدان العمل، وهو ظاهرة تبعث على القلق. والأمهات الوحيدات معرضات للتشرد بدرجة أكبر بكثير من الأزواج الذين لديهم أطفال. وأهم أسباب التشرد الأسري هي المصاعب الاقتصادية وانحيار العلاقات والعنف العائلي.

٨٢ - ويبدو أن التشرد الأسري في ازدياد ويستحق مزيداً من الاهتمام لأنه يمثل تجربة مؤلمة تؤثر في صحة ورفاه الأفراد والأسر، وبخاصة النساء والأطفال. وإذا كان مزمنًا، فقد يؤدي إلى صدمات، وإذا لم يُعالج، فقد تكون له آثار مدمرة محتملة طيلة الحياة على التنشئة^(٤٤).

(٤٣) Magdalena Sepúlveda Carmona, *A Contemporary View of "Family" in International Human Rights Law and Implications for the Sustainable Development Goals (SDGs)*, UN-Women Discussion Paper, No. 21 (2017).

(٤٤) Quinn, "The impact of personal and family circumstance on homelessness"

٨٣ - ونظرًا لأن التشرد الأسري لا يرتبط في الغالب بمشكلة إدمان أو بإعاقة أو مرض عقلي خطير، فإن الأسر لا تتوفر لها شبكة دعم معقدة من التدخلات الصحية لتعتمد عليها. وبالتالي، فإن الاستراتيجيات الفعالة لتجنب التشرد الأسري تشمل تدابير الوقاية وتوافر السكن الأسري اللائق منذ البداية. ومن التدابير الأساسية أيضا إعادة الإسكان السريعة وإدماج خدمات مكافحة العنف العائلي في مجمل الخدمات المقدمة. ومن شأن سياسات الحماية الاجتماعية السليمة للأسر المعيشية التي لديها أطفال، وخاصة الأسر التي تعيلها نساء، أن تؤدي إلى منع حدوث التشرد الأسري.

خامسا - التوصيات

٨٤ - تُشجّع الدول الأعضاء على النظر في التوصيات التالية:

- (أ) مواصلة جهودها من أجل تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، بما يفرضي إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠؛
- (ب) الاستثمار في السياسات الموجهة نحو الأسرة التي تستهدف مكافحة الفقر من أجل منع انتقال الفقر بين الأجيال؛
- (ج) الاستثمار في سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز تدابير الحماية الاجتماعية المراعية للاعتبارات الجنسانية، والاعتراف بدور الأسر بوصفها الجهات المقدمة للحماية الاجتماعية؛
- (د) الاستثمار في مجموعة متنوعة من السياسات المتعلقة بالتوازن بين العمل والأسرة التي تركز، في جملة أمور، على توسيع نطاق خدمات رعاية الطفل وإجازات الأبوين، بما في ذلك إجازة الأبوة؛
- (هـ) التأكد من أن الاستراتيجيات الموجهة نحو الأسرة تعزز المساواة بين الجنسين والتفاسم المتساوي للمسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة وتقر بعبء العمل غير المدفوع الأجر؛
- (و) تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان المساواة في الأجر عن العمل المتساوي؛
- (ز) ضمان الهوية القانونية وتسجيل ولادات جميع الأطفال حديثي الولادة من أجل كفالة مشاركتهم الكاملة في المجتمع والحصول على الاستحقاقات، بما في ذلك الحماية الاجتماعية؛
- (ح) تشجيع الاستثمارات في البنى التحتية الميسورة التكلفة التي يسهل الوصول إليها بما في ذلك السكن والنقل خدمة للأسر ودرءا للتشرد الأسري؛
- (ط) معالجة أسباب التشرد الأسري، بما في ذلك الفقر والعنف العائلي والافتقار إلى مساكن ميسورة التكلفة، وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى توفير مساكن ملائمة وبأسعار معقولة مع خدمات الدعم للأسر.